الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق *

أ.م.د. موسى خلف عواد سندس جاسم شعيبث
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص:-

تعتبر المشروعات الصغيرة، مشروعات ذات اهمية اقتصادية واجتماعية على حد سواء، فهي مشروعات تكميلية لعدد كبير من المشروعات الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلا عن انها تعالج مشاكل لم تستطع الصناعات الكبيرة التغلب عليها، وتكمن تلك المشاكل في جانبين رئيسيين هما: معالجة البطالة اذ ان المشروعات الصغيرة تساهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل وبشكل مستمر وبكلفة منخفضة اذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة، وبالتالي فإنها تقوم بتخفيف العبء على الحكومة بهذا الجانب.

اما الجانب الثاني فهو المالي اذ تساعد المشروعات الصغيرة على تنمية الاقتصاد الوطني مما يعني تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة للحكومة، كما يمكن ان توجه هذه الاموال الفائضة الى دعم المشروعات الخاصة الصغيرة ماليا، ولمدة معينة من الزمن وفق برنامج للدعم المالي والفني لإقامة هذه المشرعات وبالتنسيق مع المؤسسات والهيئات غير الحكومية من القطاع الخاص. ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق تعاني من مشكلات عديدة، ومنشأ هذه المشكلات يرجع في الغالب الى ضعف إمكانيات تلك المشروعات الإدارية والتقنية والتمويلية، مما يجعلها في حاجة الى من يعينها على مواجهة تلك المشكلات، لذا يكون من الضروري التفكير في إنجاز بعض المتطلبات التنظيمية الأساسية لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة مشكلاتها، على أن تكون هذه المتطلبات جزء من برنامج وطني شامل يعد لدعم تلك المشروعات. حيث ان الإطار التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير محدد اذ لا يوجد في العراق جهاز متخصص بتقديم خدماته للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل متكامل من تحديد الفرصة الاستثمارية وعملية دراسة الجدوى والحصول على التمويل وصولا الى العملية التسويقية، ولكن توجد عدة جهات تقدم خدماتها بشكل عام لكافة المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وبشكل لا يرقى الى الطموح، وهذه الجهات هي: (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة الصناعة ووزارة المالية والبنك المركزي) وتتولى هذه الجهات الإشراف واصدار القوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بالمشروعات والإشراف على تنظيم القطاع الصناعي بشكل خاص، وتقديم الخدمات والتشجيعات لتنمية القطاع الصناعي، كما انها جل ما تركز عليه فقط مسألة التمويل ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية المتواضعة وبشكل غير مخطط وغير منظم. هذا التشتت في الجهات اربك عملية مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث لم تكن هناك عملية فعلية وخطة مبرمجة لتطوير هذه المشرعات ومساندتها دعما للاقتصاد الوطني لما لها من اهمية كبيرة لدعم وبشكل فعال الاقتصاد الوطني. وفي اطار تسهيل الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، تحاول الدراسة تبني هدفا اساسيا لها الا وهو صياغة نظام تمويل لمساندتها يساهم في تسهيل عمل هذه المشروعات ولاسيما وهي بأمس الحاجة للأموال، يشمل ذلك النظام انشاء جهاز خاص لدعم هذه المشروعات في العراق متضمنا هيئة خاصة لذلك وانشاء حاضنات لها فضلاً عن شركة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تأسيس صندوق تمويلي لها

* بحث مستل من رسالة الماجستير (التحول الى القطاع الخاص في العراق الواقع والسياسات)

يوفر الدعم المالي لها وآلية لضمان مخاطر القروض الممنوحة منه ومن البنوك ايضا لهذه المشروعات بصورة أكثر عملية واوفر ضمانا، وذلك من أجل تنمية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إقراراً بأهمية الدور الذي تمارسه هذه المشروعات. وتعمل هذه الآلية من ناحية أخرى على تشجيع البنوك التجارية على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفادي الحذر الذي كانت تلتزمه البنوك تجاه تلك المشروعات.

من جانب اخر، ان دعم المشروعات الصغيرة يتطلب اتخاذ العديد من الاجراءات القانونية والادارية والمالية من قبل الجهات ذات العلاقة، ولعل من بين تلك الاجراءات تأسيس هيئة مستقلة لتنمية المشروعات الصغيرة مع تقديم التمويل اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة. ومشاركة الجهاز المصرفي في تسهيل تمويل تلك المشروعات. واعاده النظر في مستويات اسعار الفائدة المصرفية والمفروضة على القروض والتسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة. والنظر في امكانية تأسيس شركات استثمارية (صناديق الاستثمار) لدعم المشروعات الصغيرة. وتحمل جزء من الدعم المالي والفني من قبل الحكومة. وتشجيع انشاء التجمعات للمشروعات الصغيرة من اجل زيادة قدرتها التنافسية وتقديم الحوافز الضريبية لها.

المقدمة :-

استقطبت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق اهتمام العديد من الحرفيين والصناعيين والمستثمرين ، لأستحواذها على نسبة مرتفعة من حجم المشروعات الصناعية او الحرفية وفي كافة المحافظات العراقية . وبخاصة في المدن التي تتركز فيها كثافة سكانية عالية كما هو الحال في بغداد والموصل والبصرة . فيما تخصصت بعض المدن ولأعتبارات ذاتية وموضوعية بمشاريع اقتصادية ذات طابع تخصصي فرضتها احكام الجغرافية والتاريخ .

ولقد أولت الدول المتقدمة صناعياً مسألة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة منذ ستينيات القرن الماضي. وامتد هذا الإيلاء إلى الدول متسارعة النمو في جنوب شرقي آسيا. وكذلك الهند وباكستان وغيرهما.

أما في العراق فقد تنبهت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ نتيجة ملاحظة تسارع في خطى التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية على المستوى الدولي وما رافقها من تحويل الصناعات الكبيرة الى صناعات إنتاجية صغيرة وتوزيعها على مختلف دول العالم بحسب الميزة النسبية والكفاءة الانتاجية ،فأوصت بضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد آليات تمويلية ملائمة لها في السنوات القادمة . واشارت نتائج المسح الاجتماعي الذي اجراه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الى ان اكثر من ٩ ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر.. إذ تبلغ نسبة الفقر في بلادنا ٣٥% من اجمالي عدد السكان بينما يعيش ٥% من ابناء الشعب في فقر مدقع، وان حوالي مليوني عائلة تعيش دون مستوى خط الفقر وفق الاسس التي تحددت بدولار للفرد الواحد على أساس تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥، وبحسب وكالات الامم المتحدة فان النسبة المئوية للعراقيين الذين يعيشون بأقل من دولار امريكي واحد / اليوم يتجاوز ال ٥٤% من المواطنين ان بعض العوائل تعيش وضعا اقتصاديا مترديا لذلك كان لابد للسياسة الصناعية التحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة والتي يديرها القطاع العام وبتمويل القطاع النفطي (ريع النفط) الى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها القطاع الخاص بهدف امتصاص أكبر عدد ممكن من البطالة ،الا ان هذا التحول يتطلب البدء بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه ذلك من إعادة الحياة للأنشطة الاقتصادية وبمقدمتها الانشطة الصناعية كما كانت في السابق ولأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق لابد من التأكد انه هل لهذه المنشآت دور في حل

المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالتخلف الصناعي و المشاكل الاجتماعية المتمثلة بالعاطلين عن العمل.

فرضية البحث:

تحاول الدارسة التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى ((المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص)) من عدمها.

مشكلة البحث :

تعثر تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

هدف البحث:

البحث في واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ومراجعة السياسات الحكومية وواقع تعثره وتنميته.

منهجية البحث :-

تم الاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي لعرض وبيان المشكلة وللتحقق من فرضية البحث وأهدافه.

المبحث الاول :- مفهوم واهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

اولا :- مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

ظهر مصطلح "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، و هذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدول، إذ تعتبر هذه الدول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به من ديناميكية و مرونة. فإذا كانت الدول النامية خاصة منها الاشتراكية قد اعتمدت دوماً على المؤسسات الضخمة، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجة و المتجهة دوماً نحو اقتصاد السوق الحر.

نورد هنا بعض التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

-التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[١].

أ- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من ١٠ موظفين، وإجمالي أصولها أقل من ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى ١٠٠,٠٠٠دولار أمريكي.

ب- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من ٥٠ موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ٣ ملايين دولار أمريكي.

[١] خلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١١.

ج- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من ٣٠٠ موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق ١٥ مليون دولار أمريكي.

- التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية (USSBA)[١] وضعت هذه الإدارة عدداً من المعايير التي يعُتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه، ومن أهم هذه المعايير:

- استقلالية الإدارة و الملكية.

- محدودية نصيب المنشأة من السوق.

- أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن ٢٥٠ عاملاً وإن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلى ١٥٠٠ عامل.

- أن لا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن ٩ ملايين دولار.

- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن ٤,٥ مليون دولار.

- أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن ٤٥٠ ألف دولار.وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي لا يفوق بها عدد العمال ٥٠٠ عامل و لا تتعدى مبيعاتها السنوية ٢٠ مليون دولار.

ثانيا_ **الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق**:

لقد مرّ النظام الاقتصادي العراقي بمراحل متعددة أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي فيه وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات التي فرضت على الاقتصاد العراقي ، وغير قادر على مواجهة عمليات اعادة اعمار البنية الانتاجية الاساسية واستغلال موارده الاقتصادية واستعادة طاقته الانتاجية الطبيعية، وبالتالي غير قادر على بناء مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متقدم مما يجعل معدل النمو الاقتصادي يتناقص عن المستوى المطلوب.

من هنا نجد ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة(بعد ١٩٦٤ م) والتي تمثل اكثر من ٩٩ % من صناعات القطاع الخاص ،تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل وامتصاص نسبة كبيرة من البطالة والتي تجاوزت نسبتها حوالي(٣٠%) واكثر من قوة العمل العراقي، اذ تجاوزت مدينة بغداد هذه النسبة وهي التي تستوعب ما يعادل ثلث سكان العراق([٢])، إذ سنبحث عن دور هذه الصناعات في التشغيل وهو موضوع البحث.

وفي ضوء ذلك لابد من التطرق الى تلك الايجابيات لهذه الصناعات بنقاط مركزة :

---

[١] سمير علام: إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني ،مراجعة ٥،الدار العربية للنشر. والتوزيع، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص ٥ .

[٢] وزارة التخطيط ، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣ م، بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٤ ص٦.

١- تعد احد الركائز المهمة في تحسن النمو الاقتصادي وذلك لأنها تضمن ان يسير النمو والكفاءة الاقتصادية جنبا الى جنب مع تحقيق المساواة والمشاركة[١].

٢- تمثل نسبة كبيرة من اجمالي حجم الصناعات في معظم دول العالم وبخاصة في الدول النامية ومنها العراق .

٣- تتسم الصناعات وخاصة الصغيرة منها بسهولة التأسيس لعدم حاجتها الى راس مال كبير او تكنلوجيا متطورة فضلاً عن قدرتها على الانتاج والعمل في مجالات التنمية المختلفة .

٤- تساعد على الاستفادة من الموارد والامكانيات المحلية المتاحة ولا تستورد الا نسبة قليلة من مدخلات الانتاج ، مع المقارنة بالصناعات الكبيرة في العراق باعتمادها على حجم كبير من المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة.

٥- تعتبر وسيلة لاستثمار المواد الاولية ومصدراً لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من احتياجاتها.

وفي الوقت الذي ما تحويه هذه الصناعات في العراق من ايجابيات تم ذكرها في اعلاه إلاّ أنه وكما في باقي الدول العربية هناك آثار جانبية لهذه الصناعات يمكن ان نسميها سلبيات بنقاط مقتضبة منها

اولا : المعوقات التمويلية :

تعد المشاكل المالية من اهم المعوقات التي تحد من انشطة هذه الصناعات ، إذ يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين بان الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الامكانية المحدودة من المال. ان عدم توفر الموارد المالية تعتبر من المعوقات الرئيسة في تحقيق التنمية لهذه الصناعات أذ يعود سبب صعوبة تقديم المصارف التسهيلات الائتمانية المختلفة الى هذه الصناعات هو توظيف السيولة النقدية المتاحة لديها في حوالات الخزينة والتي تدر فائدة تبلغ ٧ % دون اي مجازفة او مخاطر تذكر، إذ في كل الاحوال لم تشكل القروض الممنوحة من قبل المصارف العراقية وبالأخص (الرافدين والرشيد) اللذين يمتلكان ما نسبته ٨٠% من فروع المصارف العراقية العاملة ،الا حوالي ٣٠ % من اجمالي ودائع المواطنين . واذا رغبت تلك المصارف بمنح القروض المطلوبة لهذه الصناعات فإن الفوائد التي تتحملها هذه الصناعات تشكل عبئاً كبيرا عليها، ومن الصعوبات الاخرى التي تتعرض لها عملية منح الاقراض من قبل المصارف وخاصة الحكومية منها هي وضع ضمانات عقارية مشددة من قبل النظام المصرفي وبالتالي عدم توفر الضمان العقاري عند اغلب الصناعات الصغيرة مما يحول دون منح القروض او التسهيلات التي لا تتجاوز في اغلب الاحوال ما بين (١٠-١٥%) من قيمة الكفالة المالية للزبون. ومما يزيد الامر تعقيدا وجود التقلبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي مما يدفع المصارف الى اعطاء القروض في الاجل القصير فقط والتي لا تتجاوز ٣ سنوات في المصارف الحكومية وسنة واحدة في المصارف الاهلية .

ثانيا: المعوقات السوقية :

ان محدودية الحصول على مدخلات انتاجية عالية الجودة و صعوبة الحصول على المدخلات المستوردة وتعقيد اجراءات الاستيراد بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في

[١] منتدى البحوث الاقتصادية ٢٠٠٠ ، القطاع غير الرسمي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقترح للبحث المقارن، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

التسعينيات كانت من بين الاسباب التي واجهت اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الى جانب تلك الاسباب ايضا هو ضعف انظمة التدريب المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية الى سوء التوظيف والبطالة او الهجرة خارج الوطن ،مما ادى كل ذلك الى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات في السوق العراقية .

واخيرا وخلاصة ما ذكر في اعلاه حول الاهمية الاقتصادية ، لا شك ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تخلو من عيوب او معوقات ولكن تبقى ايجابياتها اكثر من سلبياتها بحسب رأي اغلب الباحثين سواء على المستوى الدولي عامة أم على مستوى العراق بشكل خاص. ومن بين تلك الايجابيات المهمة هي[١]:

١- تسهم في توظيف جزءٍ كبيرٍ من القوى العاملة إذ وظفت نحو ٣٤% من القوى العاملة في الولايات المتحدة الامريكية و ٧١% في اليابان و ٥٠% في الفلبين.

٢- تسهم بدور فاعل في خلق القيمة المضافة، إذ تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٥٥% من القيمة المضافة في اليابان ونحو ٣٩% في شيلي.

٣- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزء الاعظم من حجم المنشآت الاقتصادية اذ شكلت في المانيا نسبة ٨٥% و٩٩% في شيلي و٩٠% في الفلبين.

٤- أما في العراق فقد بلغ اجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة لعام ٢٠٠٩ (٢٧٧٨٠) إذ بلغت أهميتها النسبية بـ (٩٦,٣%)،اما المتوسطة منها فقد بلغ إجمالي عدد العاملين للعام نفسه (٨٧١)[٢] وبنسبة(٣,٦٥%)،وسنتطرق بشكل تفصيلي لدور واهمية هذه الصناعات في العمالة في العراق لاحقا. .

المبحث الثاني :- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

أصدرت مديرية الإحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات تعريفا لكلا الصناعتين الصغيرة والمتوسطة، إذ عرّف الصغيرة منها بأنها(المنشآت الصناعية الصغيرة هي منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو ان عدد العاملين فيها من (١-٩) عمال ،من اجل توفير معلومات وبيانات احصائية وفعلية تبين واقع نشاط هذه المنشآت) وقيمة موجوداتها أقل من مائة الف دينار .بينما عرفت الصناعات المتوسطة بأنها (المنشآت الصناعية المتوسطة هي منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو ان عدد العاملين فيها من(١٠-٢٩) عاملا وقيمة المكائن والمعدات أكثر من مائة ألف دينار)[٣] . إذ قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء اول المسوحات بمسح للمنشآت الصناعية في العراق في العام ١٩٧٠ م بعده مسح في عام ١٩٨٣م تلاه مسح في عام ٢٠٠١ م وهناك مسوحات للمنشآت الصناعية كان أخرها في عامي ٢٠٠٩

---

[١] ستار جبار ، معالجة مشكلة البطالة ،مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،العدد٨،٩ ايلول ٢٠٠٤، ص٨.

[٢] وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة ٢٠٠٥، تشرين اول ٢٠٠٩ ، ص٢ وص١ على التوالي .

[٣] زياد ابو الفحم ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي ثقافة للنشر والتوزيع، الدار العربية للعلوم ناشرون ،الامارات ، الطبعة الاولى ٢٠٠٩ ،ض٥٣ .

و٢٠١٠ م على التوالي . إذ تم الاعتماد في المسوحات الأخيرة بدأ من عام ٢٠٠١م أسلوب العينة في إحصاء المنشآت الصغيرة في حين اعتمد أسلوب العد الشامل في إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة. في ضوء ذلك لابد من معرفة واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كلا على حده:

اولا : واقع المنشآت الصناعية الصغيرة :

لكي نتمكن من معرفة هذا الواقع لابد من معرفة اعداد هذه المنشآت الصناعية واهميتها النسبية بحسب المحافظات واعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات،كمعرفة طبيعة الانشطة لهذه الصناعات إذ نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في العراق تتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية التي تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الجلود وغيرها من الصناعات. لذلك سنتناول هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق بشيء من التفصيل.

أ-: اعداد الصناعات الصغيرة : عدد المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (١٩٩٦ – ٢٠٠٥)م المبينة في الجدول رقم (١) .

جدول رقم(١) يبين عدد المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (١٩٩٦- ٢٠١٠) م في العراق

السنوات	عدد المنشآت	السنوات	عدد المنشآت
١٩٩٦	٣١٤٣٩	٢٠٠٤	١٧٥٩٩
١٩٩٧	٣١٠٤٠	٢٠٠٥	١٠٠٨٨
١٩٩٨	٢٥١٣٦	٢٠٠٦	١١٦٢٠
١٩٩٩	٢٩٤٦٧	٢٠٠٧	١٣٤٠٦
٢٠٠٠	٧٧١٦٧	٢٠٠٨	-
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	٢٠٠٩	١٠٢٨٩
٢٠٠٢	-	٢٠١٠	١١١٣١
٢٠٠٣	١٧٩٢٩		

- المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات المذكورة (١٩٩٦- ١٩٩٩) م
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠٠٦و ٢٠١٠،ص٥ .
-* لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٨.

حيث نجد من الجدول اعلاه أن عدد المشاريع الصغيرة خلال الفترة المبينة بالجدول قد بلغ اعلى مستوى له في عام ٢٠٠٠م والبالغ (٧٧١٦٧)مشروعا بينما بلغ اوطئ مستوى له في عام ٢٠٠٥ والبالغ(١٠٠٨٨)مشروعا. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع اعدادها في العام ٢٠٠٠م ربما يعود الى تطبيق برامج الاعفاءات الضريبية في هذه السنة ، والتي كانت قد شجعت الكثير من المستثمرين على التسجيل للاستفادة من تلك المزايا فضلا عن التحسن النسبي للوضع الاقتصادي نتيجة لتطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي بدأت آثارها بالظهور في العام ١٩٩٧ م.

ب- التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة وعدد المشتغلين فيها بحسب المحافظات:

إذ يبين جدول رقم (٢) عدد المنشآت والمشتغلين فيها بحسب كل محافظة.

جدول رقم (٢) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها واجورهم حسب المحافظات لسنة ٢٠٠٩ م

اسم المحافظة	عدد المنشآت	*الأهمية النسبية %	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	١٢٨٣	١٢.٤٧	٣٧٨٦
كركوك	٥٤٣	٥.٢٨	١٤٠٠
ديالى	١٠٦٧	١٠.٣٧	٢٣٦٩
الانبار	٧٩٦	٧.٧٣	١٥٣٧
بغداد	٨٨٣	٨.٥٨	٢٤١٧
بابل	٨٨٢	٨.٥٧	٢٠١٠
كربلاء	٥٠٦	٤.٩٢	١٤٩١
واسط	٤٨٥	٤.٧١	٨٠٦
صلاح الدين	٤٢٨	٤.١٦	١٢٧٥
النجف	٨٢٥	٨.٠٢	٢٧٦٦
القادسية	٦٩٢	٦.٧٢	٢٨١٨
المثنى	٣٦٣	٣.٥٣	٩٠٧
ذي قار	٧٣٦	٧.١٥	١٣٣٤
ميسان	٤٧٣	٤.٥٩	١٨٤٤
البصرة	٣٢٧	٣.١٧	١٠٢٠
المجموع	١٠٢٨٩	١٠٠	٢٧٧٨٠

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة٢٠٠٩،ص٢٣

ملاحظة: لم يشمل المسح المحافظات الشمالية من العراق(سليمانية، أربيل، دهوك)

* تم احتسابه من قبل الباحثين.

نلاحظ من الجدول (٢) ان اكثر الصناعات الصغيرة المتمركزة في المحافظات العراقية هي محافظة الموصل بالمرتبة الاولى(١٢,٤٧%) وتوظف قد بلغ (٣٧٨٦) عامل وتأتي محافظة ديالى بالمرتبة الثانية بنسبة (١٠,٣٧%) توظف نحو (٢٣٩٦) عامل ومحافظة بغداد بنسبة (٨,٥٨%) بالمرتبة الثالثة بتوظف بلغ نحو (٢٤١٧) عامل، بينما جاءت محافظة البصرة بنسبة (١٧،٣%) وتوظف نحو (١٠٢٠) عامل. ويعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا، ولا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة ، إذ فمن المعروف ان المحافظات الثلاث (نينوى، وبغداد، والبصرة) هي اكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية وأفضلها من حيث ارتفاع مستوى دخول الافراد ومستوى المعيشة فضلا عن تركز النشاط الاقتصادي فيها .لكن نجد ان واقع هذه الصناعات يختلف عن ما كان عليه في عام ٢٠٠١ أذ نجد على سبيل المثال ان محافظة بغداد تتمركز فيها حوالي اكثر من ربع الصناعات الصغيرة بنسبة (٢٧,٢%)[١]. وهي توزيع منطقي لعدد هذه المشاريع نسبة الى سكان مدينة بغداد الى بقية المحافظات العراقية، ويبدو ان سبب هذا التناقص في اعداد المشاريع الصغيرة لعام ٢٠٠٩ م يعود الى الظروف الامنية الصعبة وعدم استتباب الامن في مدينة بغداد والتي ما زالت تعاني منه والذي ادى بالضرورة الى عدم الاستقرار الامني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يحول دون مجازفة اصحاب المشاريع الصغيرة بأموالهم او هجرة اغلبهم الى خارج الوطن. وفي النهاية نلاحظ ان مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة على مستوى العراق، ان هذا المجموع من العاملين منخفض جدا بالمقارنة

[١] فلاح خلف الربيعي، ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة في العراق ...الواقع والآفاق، مجلة علوم إنسانية، العدد٢٨، مايس، ٢٠٠٦، على الموقع الالكتروني http://www.ulum.nl/b109.htm

مع مجموع العاملين لسنة ٢٠٠١ م والبالغ (١٤٢٧٢٤) عاملا [١]. وهذا يعود نظرا للتغيرات(المتناقصة) التي طرأت على أعداد هذه الصناعات في سنة ٢٠٠٩ م.

ثانيا: واقع المنشآت الصناعية المتوسطة :

يمكن بيان دور المنشآت الصناعية المتوسطة من خلال المؤشرات نفسها التي تم الاعتماد عليها في الصناعات الصغيرة :

١- عدد الصناعات المتوسطة :

إذ من ملاحظة الجدول رقم (٣) الذي يوضح فيه عدد المنشآت المتوسطة للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٥) م .

جدول رقم (٣) يوضح أعداد المنشآت الصناعية المتوسطة للفترة من (١٩٩٦ -٢٠٠٥) م

السنوات	عدد المنشآت المتوسطة	السنوات	عدد المنشآت المتوسطة
١٩٩٦	١٢٥	٢٠٠٤	٩٢
١٩٩٧	١٣٩	٢٠٠٥	٧٦
١٩٩٨	١٦٣	٢٠٠٦	٥٢
١٩٩٩	١٧١	٢٠٠٧	٥٧
٢٠٠٠	١٥٦	٢٠٠٨	-
٢٠٠١	١٤٢	٢٠٠٩	٥١
٢٠٠٢	٨٠	٢٠١٠	٥٦
٢٠٠٣	٧٩		

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات المذكورة (٩٩٦- ١٩٩٩)م
المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة ٢٠٠٦م و٢٠١٠ ،ص٢ .

نرى ان اغلب الصناعات المتوسطة كان في سنة١٩٩٩ م والذي بلغ نحو (١٧١) مصنعا، بينما جاءت سنة ١٩٩٨ م في المرتبة الثانية وبلغ عدد المصانع فيها نحو (١٦٣)مصنعا متوسطا ،وفي سنة ٢٠٠١ م بلغت اعداد المنشآت المتوسطة بنحو(١٤٢) مصنعا .ومن الجدير بالذكر اننا نلاحظ أن هناك تقلبات وتناقصاً واضحاً في عدد المشاريع في سنة ٢٠٠١ لغاية سنة ٢٠١٠ من (١٥٦) مصنعا الى (٥٦) مصنعا على التوالي ،ويعود هذا السبب لأمرين ،الاول منهما هي فترة الحصار الاقتصادي والممتدة لغاية سنة ٢٠٠٣ م وما فرضته من حالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد غزو الكويت في ٢ أب ١٩٩٠ ،فضلاً عن اتخاذ الحكومة العراقية لبعض الإجراءات الهادفة الى منع استخدام السلع الداخلة في البطاقة التموينية في الأغراض الصناعية ، كإغلاق معامل الحلويات .كذلك توقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على الأدوات الاحتياطية للمكائن والسبب الثاني والمتمثل بتغير نظام الحكم في العراق بتأريخ ١٠-٤-

[١] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة ، لسنة ٢٠٠٥، تشرين اول ٢٠٠٦، ص٥ .

٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٠ م وما صاحبه من تأزم الوضع الامني سنة بعد سنة وحالة عدم الاستقرار الامني في البلاد الذي أثر وبشكل مباشر بالاقتصاد العراقي ككل فجزء من هذه المصانع قد دمرت نتيجة الحرب واخرى قد سرقت نتيجة الفراغ الامني ،مما دفع كثيراً من اصحاب هذا المصانع اما الى الهجرة الى خارج البلاد وترك العمل او عدم مجازفتهم في مشاريع جديدة يخسرون بها ليس اموالهم فحسب وإنما ارواحهم ايضا.

وقد يعود هذا الاختلاف في أعداد المنشآت الى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي والتضخم في فترة التسعينيات الامر الذي ادى الى أن المستثمرين الصناعيين (في الصناعة المتوسطة) قد خسروا الكثير من رؤوس اموالهم وما رافقه من انهيار في الطبقة المتوسطة وصغار المستثمرين . لقد لعب الحصار الاقتصادي ولجنة ٦٦١ في مجلس الامن الدولي دوراً في عزل الاقتصاد العراقي عن العالم إذ ان هذه اللجنة كانت تذهب سياستها الى أن المواد الخام والاولية ونصف المصنعة كان يشار اليها بأنها ذات استخدام مزدوج مما ادى ذلك الى حرمان الكثير من المنشآت الصناعية الكثير من المدخلات التي تحتاجها ومنها المنشآت الصناعية المتوسطة.

وأخيرا يمكن القول ان المنشآت الصغيرة هي اكثر عددا وانتشارا من المنشآت المتوسطة في وسط وجنوب العراق .

٢- **التوزيع النسبي للصناعات المتوسطة وعدد المشتغلين فيها بحسب المحافظات :** إذ يبين جدول رقم (٤) عدد المنشآت والمشتغلين فيها بحسب كل محافظة.

جدول(٤) يوضح عدد المنشآت والعاملين بحسب المحافظة في المنشآت الصناعية المتوسطة خلال سنة ٢٠٠٩ في العراق

اسم المحافظة	عدد المنشآت	* الاهمية النسبية %	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	٣	٥.٨٨	٣٧
كركوك	١٠	١٩.٦٠	١٤٧
ديالى	٥	٩.٨٠	٧٤
الانبار	-	-	-
بغداد	١١	٢١.٥٦	٢٦٢
بابل	١١	٢١.٥٦	٣٩٦
كربلاء	-	-	-
واسط	٠	٠	٠
صلاح الدين	٣	٥.٨٨	٣٢
النجف	١	١.٩٦	١٧
القادسية	٠	٠	٠
المثنى	٠	٠	٠
ذي قار	٠	٠	٠
ميسان	٠	٠	٠
البصرة	٧		١١٧
المجموع	٥١	٨٠.٩	٨٧١

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة ٢٠٠٩م ،ص٣٨ .

ملاحظة: لم يشمل المسح المحافظات الشمالية من العراق (سليمانية، وأربيل، ودهوك)

* تم احتسابه من قبل الباحثين .

نلاحظ من الجدول (٤) أنه بلغ مجموع المنشآت لسنة ٢٠٠٩م نحو(٥١) مصنعا ويعود هذا العدد المتواضع الى عدم مساهمة بعض المحافظات (واسط، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وميسان) في الصناعات المتوسطة ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى أنَّ مستثمري هذه المحافظات يميلون الى الصناعات الصغيرة لأنها لا تحتاج الى اموال كثيرة بالمقارنة مع المنشآت الصناعية المتوسطة. وبلغ مجموع عدد العاملين في هذه الصناعات المتوسطة نحو (٨٧١) عاملا في جنوب ووسط العراق ،وهو عدد قليل بالمقارنة مع اعداد المشتغلين في الصناعات الصغيرة والبالغ بنحو (٢٧٧٨٠)عاملا للسنة نفسها . ونلاحظ ايضا أن عدد المنشآت يتركز في محافظة بغداد وبابل بنسبة (٢١,٥٦%) من مجموع هذه الصناعات والبالغ نحو (١١) مصنعا توظف نحو (٤٢٧) عاملا، بينما جاءت محافظة كركوك بالمرتبة الثانية بنسبة (١٩,٦٠%) من مجموع العدد في هذه الصناعات والتي بلغت نحو (١٠) مصانع توظف نحو (١٤٧) عاملا .

ومن الجدير بالذكر أن عدد المشتغلين في محافظة بابل يفوق عدد المشتغلين في محافظة بغداد على الرغم من تساوي عدد المشاريع في محافظة بغداد و محافظة بابل،وهو أمر غير منطقي ولا يمكن قبوله وذلك باعتبار أن عدد المشاريع تتناسب طرديا مع عدد العاملين . ولكن لربما أن الصناعات في بغداد تستخدم تكنلوجيا أكثر تطورا وبالتالي لا تحتاج الى عاملين كالمستخدمة في صناعات بابل .

المبحث الثالث :ـ سياسات تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يعد امر تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر لكثير من بلدان العالم من الضرورات الملحة لتحقيق اهداف التنمية والنهوض باقتصاداتها ، وخاصة بعد التطورات الكبيرة والسريعة في إنتاج السلعة فضلاً عن دعوات الانفتاح وتحرير التجارة العالمية في ظل نظام العولمة الجديد الامر الذي عزَز من اهمية تلك الصناعات لما تتمتع به من خصائص تمنحها القدرة العالية على مواكبة التطورات التكنولوجية والتغير معها بشكل اسرع من حجوم المنشآت الأخرى فضلا عن مميزاتها الاخرى . واختلفت برامج الدعم للصناعات الصغيرة من دولة الى اخرى تبعا لمرحلة التقدم الصناعي والتكنولوجي فيها والجهات الداعمة في كل دولة وكذلك اختلاف السبل التي تحقق اهداف تلك البرامج ، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الامريكية هناك وزارة منشآت الاعمال الصغيرة وهناك مكاتب لضمان مخاطر الائتمان موزعة على مختلف المدن الامريكية . واتخذ الدعم المقدم الى تلك الصناعات اشكالاً اخرى مثل التعاقد من الباطن ودعم التسويق لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية سبلها مثل اليابان والهند اما في بلدان اخرى مثل كوريا وبنغلادش وغيرها من الدول فقد ركزت على إنشاء مصارف متخصصة للصناعات الصغيرة ووجود هيأة تدعم تلك الصناعات بالاستشارات والدراسات الاقتصادية فضلا عن اسلوب تخفيض الضرائب لها لدعم التصدير[١] ، إذ عملت تلك البلدان الاهتمام بمسألة تنمية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجياتها التنموية بغض

[١] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، المنشآت الصغيرة محركات اساسية لنمو اقتصادي منشود ، منتدى الرياض الاقتصادي ، السعودية ، ٢٠٠٢ ، صفحات متفرقة .

النظر عن فلسفة النظام القائم لكل بلد ويتوقف ذلك على مدى تطبيق وانسجام تلك السياسات التي تدعم الصناعات مع واقعها في السوق ، وبالتالي يتوقف الدعم بشقيه المادي والمعنوي لتلك الصناعات وزيادة عدد المستفيدين من الصناعيين على ذلك الانسجام .

اولاً :- برامج الدعم الحالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة

بعد التحول الذي ادى بالاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق تحكمه قوى العرض والطلب ، بات من الضروري تبني سياسات تتماشى مع ما يفرضه الواقع الاقتصادي الجديد والتخلي عن سياسات الدعم التقليدية لقطاع الصناعة بشكل عام والتي كانت سائدة سابقاً . إذ عملت الحكومة بتوجهاتها الجديدة على التقليل من حجم الدعم الواضح للقطاع العام واعطاء الفرصة الكبيرة للقطاع الخاص لأخذ دوره في عملية التنمية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الموازنات العامة للدولة والتي عكستها مؤشرات نفقات الاستثمارية ونسبتها من النفقات العامة للدولة ومقارنتها مع النفقات التشغيلية ونسبتها من النفقات العامة خلا الاعوام ٢٠٠٤-٢٠١٠ نجد ان نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة تتزايد بشكل مستمر وهذا يؤكد توجهات الحكومة بتقليل الانفاق العام مقابل زيادة الاستهلاك العام ، الامر الذي جعل امام القطاع الخاص فرصة للولوج في نشاطات الصناعات الصغيرة التي يميل اليها ذلك القطاع والتي يصعب على القطاع العام التماشي مع التطورات التكنولوجية السريعة في انتاج السلعة عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، التي اينعت ثمارها في بلدانها ولمستخدميها بشكل افضل وأدت الى خلق ميزة تنافسية للسلعة المنتجة قادرة على شق طريقها في السوق المحلية والعالمية ومن هنا جاءت عملية تبني عدة جهات في العراق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ، واختلفت هذه الجهات باختلاف اهدافها منها حكومي ومنها غير حكومي متمثلة بمنظمات ومؤسسات عالمية وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني ، ولكنها جميعا تهدف لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر اهمها كالاتي :-

١- **برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية** :-

أ- **برنامج القروض الميسرة** [١]:-

قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بالتنسيق مع وزارة المالية باستحصال موافقة رئاسة الوزراء على تخصيص قروض صغيرة تتراوح ما بين (٣-١٠) ملايين دينار عراقي لتمويل (١٠٠٠٠٠) مشروع صغير في عموم العراق موزعة على عموم المحافظات تكون حصة محافظة بغداد منها اكثر من (٦٠٠٠) مشروع وباقي المحافظات يتراوح العدد ما بين (٣٠٠٠-٥٠٠٠٠) مشروع اخذين بالنظر تعداد سكان كل محافظة وسواء كان هذا المشروع غير قائم ام لأجل تنميته على ان تشكل لجان (استقبال وتنظيم ، ودراسة جدوى للمشروع ، والرقابة والمتابعة) :- اهداف البرنامج :-

يهدف الى توفير القروض لفئات محددة من المستفيدين وبحسب الأولوية من اجل إقامة مشروع او تطوير مشروع قائم (صناعي ، أو زراعي ،أو تجاري ، أو خدمي) .

- الجهات المستفيدة :-

١- العاطلون عن العمل والمسجلون لدى مراكز التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكون الافضلية للخريجين من الكليات والمعاهد .
٢- اصحاب المحال المتضررة .
٣- المهجرون الذين فقدوا اعمالهم .

- الية عمل البرنامج :-

---

[١] وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دليل القروض الصغيرة ، بغداد ٢٠٠٧ ، ص ٤-٦ .

١- يمنح المستفيد قرضاً يتراوح ما بين (٣-١٠) ملايين دينار عراقي .
٢- مدة سداد القرض تتراوح ما بين (٥-٨) سنوات .
٣- يكون سعر الفائدة المترتب على القرض (٦%) من المبلغ الاجمالي ، تتحمل وزارة العمل (٤%) من الفائدة على القرض و (٢%) على المستفيد من القرض .
٤- يتمتع المستفيد بمدة سماح تتراوح ما بين (٦-١٢) شهرا بعدها يتم التسديد.

ب – **برنامج التدريب والتأهيل** :-

عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن برنامج شبكة الحماية الاجتماعية على فتح دورات التدريب المهني في عموم المحافظات بالاستعانة بمراكز التدريب المهني التابعة لها ، وبدأت تلك الدورات اعمالها من الشهر العاشر لسنة ٢٠٠٦ ولحد الان وتكون مستمرة طول السنة .

- اهداف البرنامج :-

يهدف البرنامج الى تأهيل المشتركين وتعليمهم الاعمال الصناعية الصغيرة لرفع انتاجيتهم ومساعدتهم على كيفية تخطي العقبات التي تواجههم ، ويشتمل هذا البرنامج على محاضرات نظرية وعملية ليكسب العامل الخبرة الفنية من خلال تطبيقها عمليا داخل المركز ، ويمنح بعدها المتخرج شهادة تعطي له الاولوية في منح القروض وكذلك تسهيل منح الاجازات لممارسة المهنة لدى الجهات المعنية .

- الدورات التدريبية :-

اختلفت مدة الدورات التدريبية باختلاف انواعها وتتخلل كل دورة دروس تطبيقية عملية وتقام تلك الدورات في كل المحافظات وبشكل دوري وعلى مدار السنة

٢- **برامج المنظمات والمؤسسات الدولية** :-

تبنت الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية مجموعة من البرامج الداعمة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلها الخاص من اجل رفع القدرة الانتاجية لدى العاملين على وفق برامج عملية ونظرية تقام في العراق لأصحاب المشاريع الصغيرة القائمة او المزمع اقامتها في المستقبل ، وتنوعت هذه البرامج بالأهداف والاساليب باختلاف الانشطة لكل منظمة ، ومن هذه البرامج :-

أ- **برنامج وكالة التنمية الامريكية**[1]:-

تبنت هذه الوكالة بالتعاون مع اتحاد رجال الاعمال وغرف التجارة ونقابة المهندسين في بعض محافظات العراق تشكيل فريق عمل لفتح مراكز تطوير الاعمال الصغيرة (SBDC) في بعض المحافظات كتجربة عملية لدعم الاعمال الصغيرة في العراق والتي تعد كبداية لنشاط تلك المنظمة داخل العراق والتي اتخذت من غرف التجارة مقرا لها ، حيث بدأت أعمالها في ٢٠٠٨/٤/١ اذ اشتمل البرنامج على فتح سبعة مراكز موزعة في اغلب محافظات العراق ومنها بغداد ، والانبار ، والموصل، وبابل، وذي قار، واربيل.

- اهداف البرنامج :-

[1] منظمة الازدهار الامريكية ، دليل برنامج تطوير الاعمال الصغيرة ، بغداد ٢٠٠٨ ، ص٥٢-٥٣ .

يهدف هذا البرنامج الى تطوير قدرات القطاع الخاص من تجار ورجال اعمال واصحاب المشاريع الصغيرة ، وكذلك الى فتح الدورات المجانية لأصحاب او مديري الصناعات الصغيرة للتعليم والتثقيف ابتداءً من فكرة المشروع وخطة العمل ودراسة الجدوى له الى عمليات الانتاج والتسويق والاعلان عن السلعة وكذلك كيفية عمل الميزانيات للصناعة والتدرب عليها والتعرف على عمل الحاسوب ، اما في مجال الاقراض يسعى البرنامج الى تحقيق الاهداف التالية :-

١- تأسيس صناعة اقراض حديثة من بين المصارف العراقية والتوسع فيها ونشرها في العراق على اكبر قدر ممكن ، والتقليل من الاعتماد على اسلوب تقديم الضمانات التي يقدمها المقترض وعدّه اسلوباً تقليدياً للحصول على القرض لتسهيل عملية تمويل الصناعات الصغيرة من خلال (الضمانات الشخصية) لأصحابها والاعتماد على التسديد من خلال التدفقات النقدية من العمليات الانتاجية للمنشأة وبخاصة اصحاب الصناعات غير المؤهلين للاقتراض من المصارف لارتفاع عنصر الضمانات المطلوبة من قبل المصارف .
٢- يسعى البرنامج الى المشاركة في تذليل المخاطر التي تأتي من عملية الاقراض من خلال دخوله كوسيط في تلك العملية .
٣- يقوم المركز بعمل الوسيط لدى المؤسسات المالية التي يمكن ان تمنح القروض الصغيرة في حال اشتراك المستفيد بالدورات المفتوحة لدى تلك المراكز والتي تعمل بفعالية و بسهولة مع مؤسسات تمويلية تعاونية مثل مؤسسة الاسكان التعاونية (CHF)*التي تمنح القروض بسعر فائدة (١٠%) ([١]).

ب- **برنامج (Sudgeet Aid) الايطالية** ([٢]):-

ويهدف هذا البرنامج الى تنمية الصناعات الصغيرة الحديثة وتطويرها ، وهو بمثابة مساهمة من الحكومة الايطالية لدعم تلك الصناعات ، اذ تم اختيار منطقتين من العراق هما (اربيل ، وذي قار) لتطبيق البرنامج ويعد هذا البرنامج من البرامج المهمة لتنمية الصناعات الصغيرة في مجال تصنيع المواد الاحتياطية والصيانة للمكائن والآلات ، اذ يتبنى فقط الصناعات القائمة لتطوير امكاناتها في مجالاتها التي تعمل بها (الصيانة) ، وتم اختيار مركز التدريب المهني في كل من المحافظتين وتم تجهيزهما بأحدث المكائن والمعدات التي يحتاجها المركز في تحقيق اهدافهماً ، وبدأ العمل اعتباراً من ٢٠٠٧/١/٢ . وكانت الدورات عبارة عن دورة للتكييف والتبريد ودورتان لصيانة السيارات ودورتان لصيانة المكائن .

تكون مدة الدورات عامة (٤) اشهر صباحاً ومساءً وتدار على ايدي أساتذة ومهندسين من ذوي الاختصاص من داخل المركز وهناك دورات اخرى مثل صيانة الحاسبات وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج (١٢١) مستفيداً تم تدريبهم وتأهيلهم كمجموعة من ذوي الاختصاص

---

* وهي مؤسسة تمويلية متنوعة النشاط تعمل في العراق لتقديم القروض الصغيرة لأصحاب المشاريع الصغيرة القائمة او المراد إقامتها وتتراوح قيمة القرض لديها من (٢٠٠٠) دولار امريكي الى (١٠٠٠٠) دولار امريكي وفي حال نجاح المشروع والتزامه بالتسديد بعد الكشف عن وضعه المادي والانتاجي من قبل لجنة دراسة التقييم للمشروع سوف تقوم المؤسسة بتمويل المشروع بقرض اعلى من حجمه الاولي من اجل التوسع به . والموجودة حالياً في بعض محافظات العراق .

[١] مؤسسة الاسكان التعاونية ، دليل القرض الصغير ، فرع الناصرية ٢٠٠٧ ، ص٧ .

[٢] وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مركز التدريب المهني في الناصرية ، برنامج Sudgeet Aid الايطالية ٢٠٠٧ ، صفحات متفرقة .

في مجال الاعمال الصغيرة ، اذ يتم اعطاؤهم المحاضرات التي تتخللها الدروس التطبيقية على احدث الطرائق الفنية لمساعدتهم في مجال اعمالهم الإنتاجية .

ج- **برنامج منظمة التنمية الصناعية (UNIDO)** :-

قامت منظمة اليونيدو بالاتفاق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالاستعانة بمراكز التدريب المهني التابعة للوزارة في معظم المحافظات ولمدة عامين تقريبا من ٢٠٠٦/٤/١ بفتح دورات تدريبية مجانية خاصة بالصناعات الصغيرة .

المبحث الرابع : التقييم الاقتصادي لبرامج الدعم :-

١- عمدت البرامج جميعا الى تقديم الدعم للصناعات الصغيرة بهدف تحسين واقع تلك الصناعات التي يحيطها اثر التغيرات في مناخاتها الاقتصادية التي كانت تعيش تحت مظلتها وتديرها الانظمة المركزية .
٢- اشتركت ضمن هذا البرنامج مجموعة من الجهات الحكومية مثل وزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجهات غير الحكومية كمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وشركات عالمية كمساهمة منها لدعم الاقتصاد العراقي ، وهذا يعني ان هناك فرصة اكبر لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
٣- يتضح من خلال البرامج انها تسعى الى نشر ثقافة جديدة تسود عمل تلك الصناعات والقائمة على اساس التوعية والتثقيف اولاً وهذا ما نلاحظه في برامج منظمات المجتمع المدني وهذا يعد كأساس لتبني خطوات لاحقة مثل فتح الدورات العلمية والعملية للصناعات الصغيرة التي اتخذت مراكز التدريب المهني مركزاً لها بعد تزويده بأحدث المكائن والمعدات والمدارة من قبل اساتذة مختصين ومدربين على تلك التكنولوجيا في بلدانها الأم وكذلك الى حل مشكلات الصناعات الصغيرة على وفق اساليب حديثة .
٤- عملت تلك البرامج على المساهمة في ايجاد حل مشكلة التمويل لتلك الصناعات التي تعد من المشكلات الرئيسة التي تواجهها وهذا يتم من خلال اما ان تكون تلك الجهات الداعمة عاملة على تقديم القروض او دخولها كوسيط للجهات المصرفية المانحة الى القرض .

ان مثل هذه البرامج تزيد امكانية وكفاءة الصناعات الصغيرة في الانتاج وتحسين حالها التنافسي بين المنتجات الاخرى . فعند الرجوع الى خلفية الظروف التي خاضتها تلك الصناعات في العراق وهي ظروف صعبة جدا لا يمكن ان تتخطاها عبر تلك البرامج فقط مالم تكن هناك مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تعقب تلك البرامج ، وعلى سبيل المثال ان البلدان المتقدمة مثل امريكا عانت من فشل تلك الصناعات عند بداية مشروعها الانتاجي وهذا ما ذكرناه سابقا ، ولكن عملت على حماية تلك الصناعات من الخسائر على وفق سياسات متنوعة ، اذ كانت معدلات الضريبة الكمركية على السلع المستوردة في الولايات المتحدة الامريكية في عقد الاربعينيات تتراوح ما بين (٣٠-٥٠%) [١] ، لحماية منتجاتها من السلع الاجنبية وانخفضت هذه النسبة عندما رأت ان صناعاتها قد خلقت ميزة تنافسية لها في الاسواق المحلية وحاجتها بالنفاذ الى الاسواق الخارجية ، اذ عملت على تخفيض تلك الضرائب الكمركية الى دون (١٠%) تحسبا

[١] جيمس جوارتيني–ريجارداستروب ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، د. عبد العظيم مصطفى ، الرياض ، دار المريخ ،ص٥٢٤ .

من البلدان الاخرى للعمل بالمثل ، وبالتالي نادت الى تحرير التجارة لكونها رأت المصلحة في ذلك . وكذلك عملت اليابان لدعم الصناعات الصغيرة بأسلوب ضمان التسويق لمنتجاتها على وفق اتفاقات تعمل عليها الحكومة مع تلك الصناعات الصغيرة وحمايتها من السلع الاجنبية الداخلة الى البلد لمواجهة المنافسة وبعض ممارسات الدول بإتباع سياسة الاغراق ، اذ تعد مثل هذه السياسة تحديا كبيرا امام تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، خصوصا وهي في طور تنميتها ، اما من ناحية عمل مراكز التدريب في كثير من بلدان العالم فكان لها الدور الكبير في تنمية قدرات العاملين للصناعات الصغيرة وبخاصة عند مراحلها الاولى ، وعلى هذا تطورت مهمات تلك المراكز وانشاء ما يسمى اليوم بحاضنة الاعمال الصناعية والتي تهتم بشؤون الصناعات الصغيرة والاعتناء بها ولمدة تصل الى خمس سنوات تكون فيها الصناعة قد وصلت الى مرحلة الاعتماد على امكاناتها الذاتية وشق طريقها في السوق ، ويأتي من خلال حزمة متكاملة من الخدمات تقدم اليها اثناء احتضان تلك الصناعات .

الاستنتاجات والتوصيات :-

الاستنتاجات

١- من قراءة واقع الصناعات بالعراق نجد أن الصناعات الصغيرة اكثر عددا وانتشارا من الصناعات المتوسطة أذ بلغت اكثر عدد لها في سنة ٢٠٠٠ نحو(٧٧١٧٦) مصنعا صغيرا بينما بلغت المتوسطة في سنة ٢٠٠٠ نحو(١٥٦)مصنعا متوسطا .وقد يعود ذلك لصغر حجم رأس المال وسهولة الاساليب الانتاجية المستخدمة فيها وسرعة الدورة الربحية في الصغيرة.

٢- انخفاض اعداد الصناعات الصغيرة بشكل عام والمتوسطة بشكل خاص بعد سنة ٢٠٠٣ .ويعود هذا الانخفاض في الصناعات الى الاوضاع الامنية المتردية الذي ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي العراقي ،وايضا الى سياسة الاستيراد العمياء المنافسة للصناعة(سياسة الإغراق العكسي) المحلية ،كما لا يمكن قيام هذه الصناعات الا في ظل الحماية الجمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال استيراد فقط المواد الاولية التي لا يمكن انتاجها محليا .

٣- نلاحظ أن عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة أخذ يتناقص في سنة ٢٠٠٥ عما كان عليه في سنة ٢٠٠٠ حيث بلغ (٣٦٣٧٩) عاملا لسنة ٢٠٠٥ مقارنة بسنة ٢٠٠٠ والبالغة نحو (١٦٤٥٧٩)عاملا ،اي بفارق كبير مقداره (١٢٨٢٠٠) عاملا ويعود سبب ذلك الى سوء الظروف الأمنية وعدم استقرار البلد مقارنة بسنة ٢٠٠٠ (١٦٥٨٦٥٥٣٦) الف

٤- ان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة مهمة في اقتصاد الدول ذات المستويات العالية من التعليم ومعدلات منخفضة للتضخم والانفاق المالي المتوسط وتكون اقل اهمية مع الدول ذات الاقتصاد المفتوح والسياسات المشوهة واتساع البطالة .

التوصيات

إن تنمية الاقتصاد العراقي يتطلب في جزء كبير منه الاعتماد على برنامج سياسي صحيح لتطوير ودعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،حيث أن الدول المتقدمة والنامية تسعى

لنشر هذه الصناعات على نطاق واسع حسب توفر الموارد الطبيعية والبشرية .ومن بين تلك المقترحات التي يوصي بها البحث وهي في خمسة محاور منها :

١- نظام التمويل: من خلال اعتماد برنامج لتمويل وإقراض المستثمرين الصناعيين في الصغيرة

والمتوسطة بشروط ميسرة للتسديد من قبل المصارف الصناعية والتجارية بالشكل الذي يؤدي الى الحصول على افضل إنتاجية وجودة.

٢- نظام قانوني: من خلال وضع قوانين كمثيلتها في الدول المتقدمة هدفها حماية وتوجيه وتطوير تلك الصناعات. واعتماد تشريعات واجراءات بناءة في حماية المنتج المحلي من المنتج الوارد من الخارج وإعفاء هذه الصناعات من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين.

٣- نظام الإرشاد والتدريب: تدريب وتأهيل العاملين في الصناعات من خلال مراكز ومعاهد التدريب التابعة للدولة بأجور مخفضة او مجانية .وكذلك ارشاد المستثمرين لاختيار المشاريع الصناعية التي تتناسب مع الواقع الصناعي وتحقق شروط الجدوى الاقتصادية .

٤- نظام التسويق : دعم هذه الصناعات من خلال فتح اسواق جديدة لمنتجات الصناعات، وباعتبار أن الاعلان والدعاية والترويج احد وسائل التسويق لابد من تخفيض كلفتها على المنتجين .كذلك أقامه معارض دولية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف معرفة حاجة الاسواق المحلية والدولية.

٥- كل هذه المقترحات من شأنها ان تعمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التعميم والانتشار السريع الذي ينعكس وبشكل ايجابي ومباشر على تقليص حجم العاطلين عن العمل بشكل ملحوظ وعلى زيادة حجم قيمة الانتاج الاجمالي وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

المصادر

١- خلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤ .

٢- سمير علام: إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، مراجعة٥، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، (بدون تاريخ).

٣- ستار جبار، معالجة مشكلة البطالة، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي/العدد٨،٩ ايلول ,٢٠٠٤

٤- وزارة التخطيط، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣ م، بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٤ .

٦- منتدى البحوث الاقتصادية ٢٠٠٠، القطاع غير الرسمي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقترح للبحث المقارن، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

٧- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة ٢٠٠٥، تشرين اول، ٢٠٠٩

٨- زياد ابو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي ثقافة للنشر والتوزيع، الدار العربية للعلوم ناشرون، الامارات، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩

٩- فلاح خلف الربيعي، الصناعات الصغيرة و المتوسطة في العراق ...الواقع والآفاق، مجلة علوم إنسانية، العدد٢٨، مايس، ٢٠٠٦، على الموقع الالكتروني http://www.ulum.nl/b109.htm
١٠- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة، لسنة ٢٠٠٥، تشرين اول، ٢٠٠٦
١١- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المنشآت الصغيرة محركات اساسية لنمو اقتصادي منشود ، منتدى الرياض الاقتصادي، السعودية، ٢٠٠٢
١٢- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دليل القروض الصغيرة، بغداد، ٢٠٠٧
١٣- منظمة الازدهار الامريكية، دليل برنامج تطوير الاعمال الصغيرة، بغداد، ٢٠٠٨ .
١٤- مؤسسة الاسكان التعاونية، دليل القرض الصغير، فرع الناصرية، ٢٠٠٧
١٥- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مركز التدريب المهني في الناصرية، برنامج Sudgeet Aid الايطالية، ٢٠٠٧
١٦- منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية. المكتب الاقليمي - بيروت ،متوفر على شبكة الانترنيت بالموقع
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/what/projects/irq_08_01_unq.htm
١٧- جيمس جوارتيني - ريجارداستروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم مصطفى، الرياض، دار المريخ.
١٨-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة ٢٠٠٩م.
١٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات المذكورة (٩٩٦-١٩٩٩) م
٢٠-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة ٢٠٠٦م و ٢٠١٠ .
٢١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة٢٠٠٩.
٢٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات المذكورة (١٩٩٦-١٩٩٩) م
٢٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.